

اللقاحات وخطة بايدن التحفيزية تتعش الآمال في ظل المخاوف المتعلقة بالنمو

أبرز النقاط

- الأسواق المالية تتجاهل الاضطرابات السياسية الأمريكية وتصب تركيزها على إمكانية إقرار حزمة تحفيز مالي أكبر وبدء طرح لقاحات فيروس كوفيد-١٩ في العديد من الدول.
- الرئيس المنتخب جو بايدن يعلن تفاصيل حزمة مالية بقيمة ١,٩ تريليون دولار تهدف إلى دعم الاقتصاد، والفيدرالي يرد على التكهات الخاصة بإمكانية تراجعها عن برنامج التحفيز النقدي هذا العام.
- توصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة، مما يضمن عدم فرض رسوم جمركية أو تحديد حصص الصادرات.
- اقتصاد منطقة اليورو يعاني من الانكماش في ظل مخاوف من تباطؤ وتيرة طرح اللقاحات.

وأخر ديسمبر الماضي، والتي تضمنت إرسال شيكات مباشرة بقيمة ٦٠٠ دولار للأمريكيين وتمديد إعانات البطالة حتى مارس المقبل وتوجيه ٣٢٥ مليار دولار لدعم الشركات الصغيرة. إلا أنه من المقرر أن يتبع ذلك حزمة مالية بقيمة ١,٩ تريليون دولار بمجرد تنصيب بايدن، بما في ذلك إرسال شيكات إضافية بقيمة ١٤٠٠ دولار للمواطنين، وتمديد إضافي لمزايا البطالة، ومساعدة حكومات الولايات والحكومات المحلية، وزيادة الحد الأدنى للأجور إلى ١٥ دولاراً في الساعة.

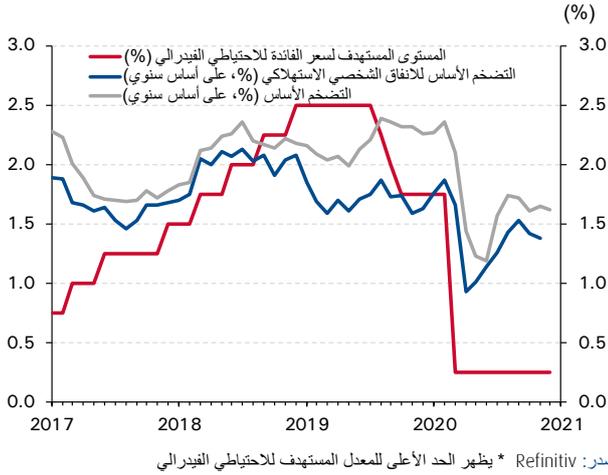
وأبرز تقرير سوق العمل الصادر في ديسمبر مجدداً أداءه الضعيف ومدى الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فورية لمعالجة الأوضاع، إذ انخفضت الوظائف غير الزراعية للمرة الأولى منذ أبريل وظل معدل البطالة مستقراً عند مستوى ٦,٧%، بانخفاض كبير عن مستويات ذروة الأزمة والتي بلغت حينها ١٤,٨%، إلا أن تلك المستويات ما زالت أعلى من نسبة ٣,٥% المسجلة قبل الجائحة (الرسم البياني ١). وتتمثل المخاوف في أن تدهور سوق العمل سيضر بالإنفاق، مما يتسبب بدوره في انعكاس اقتصادي، خاصة إذا تأخر إقرار حزم التحفيز أو كانت غير كافية. وعلى الرغم من ذلك، هناك ما يدعو للتفاؤل الحذر، إذ تركزت معظم خسائر الوظائف في ديسمبر في قطاع الترفيه والضيافة وهو الأكثر عرضة للتأثر بالجائحة. ومع بدء توزيع اللقاحات بشكل موسع في منتصف ديسمبر قد نشهد انخفاض عدد حالات الإصابة بالفيروس (هذا إلى جانب مساهمة عودة الطقس الأكثر دفئاً) مما قد يمهد الطريق لإعادة التوظيف في القطاع خلال الأشهر المقبلة ويحد بدوره من المخاطر التي يتعرض لها الطلب. ويشير الأداء المميز للأسهم الأمريكية (+٤% في ١,٥ شهر الممتدة حتى منتصف يناير) وارتفاع عائدات

تجاهلت الأسواق المالية إلى حد كبير الاضطرابات السياسية في الولايات المتحدة والتي انتهت ببدء مجلس النواب إجراءات عزل الرئيس ترامب للمرة الثانية، واتجهت الانظار بشكل أكبر نحو إمكانية طرح حزمة تحفيز مالي كبيرة الحجم في وقت مبكر من ولاية الرئيس المنتخب جو بايدن. وقد ساهم أيضاً طرح اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-١٩ في تعزيز معنويات السوق (وإن اقتصر ذلك إلى حد كبير حتى الآن على الدول المتقدمة مع اختلاف الوضع حسب الدولة)، مما قد يحد من الضغوط الاقتصادية خلال الأشهر المقبلة. كما واصلت الأسهم العالمية تحقيق مكاسب مع ارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز الأمريكي بنسبة ٤% خلال فترة الشهر ونصف الشهر المنتهي في منتصف يناير، كما ارتفعت عائدات السندات الأمريكية القياسية. فيما استفادت أسعار مزيغ خام برنت أيضاً من الخفض الشديد للإمدادات السعودية وتوقعات أن يساهم تحسن معدلات النمو في تعزيز الطلب على النفط، إذ وصل سعره إلى أعلى مستوياته المسجلة في ١١ شهراً عند ٥٦ دولاراً للبرميل ليمحو كافة الخسائر التي تكبدها خلال فترة الجائحة.

بايدن يستهدف التحفيز المالي المبكر

قبل تنصيب جو بايدن كرئيس للولايات المتحدة في ٢٠ يناير، ومع فوز الديمقراطيين في سباق مجلس الشيوخ بجورجيا، مما منحهم السيطرة الكاملة على مجلسي النواب والشيوخ بالكونجرس الأمريكي، يتحول الانتباه إلى سرعة إقرار وحجم حزمة التحفيز المالي اللازمة لدعم الاقتصاد الذي يعاني من تداعيات تفشي الفيروس. وكان الرئيس ترامب قد وقع على حزمة تحفيز مالي بقيمة ٠,٩ تريليون دولار (٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في

الرسم البياني ٢: التضخم وسعر الفائدة* في الولايات المتحدة



الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يتوصلان لاتفاق في اللحظة الأخيرة

يعاني اقتصاد منطقة اليورو من عودة وتيرة التباطؤ على خلفية إعادة فرض تدابير الإغلاق المشددة لمنع تفشي الجائحة وارتفاع اعداد المرضى بالمستشفيات حتى مع بدء طرح اللقاحات. وظلت قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب أقل من مستوى ٥٠ ، إذ بلغت ٤٩,١ في ديسمبر (وإن كانت أعلى من المستويات المسجلة في فبراير الماضي البالغة ٤٥,٣)، وتراجعت المعدلات في فرنسا (٤٩,٥) وإسبانيا (٤٨,٧) وإيطاليا (٤٣,٠) وذلك على الرغم من نموها في ألمانيا (٥٢,٠)، إذ استفادت تلك الأخيرة من القوة النسبية لقطاع التصنيع مقابل الخدمات. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة تتراوح ما بين ٢-٣% على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ ويمكن أن يستقر عند هذا المستوى أو حتى ينخفض مرة أخرى في الربع الأول من عام ٢٠٢١، مع تعليق آمال الانتعاش في المدى المتوسط أيضاً على طرح اللقاحات والذي شهد بداية بطيئة. ومن جهة أخرى، يعقد البنك المركزي الأوروبي اجتماعه المقبل في ٢١ يناير ومن المتوقع أن يبقى على سياساته النقدية دون تغيير بعد أن قام في ديسمبر الماضي بتوسيع برنامج شراء الأصول وتمديدتها (تم زيادة قيمتها لتصل إلى ١,٣٥ تريليون يورو ومدتها حتى مارس ٢٠٢٢)، وذلك على الرغم من بقاء معدل التضخم الأساسي عند أدنى مستوياته القياسية بنسبة ٠,٢% على أساس سنوي في ديسمبر، فيما يعتبر أقل بكثير من المستوى المستهدف البالغ ٢%.

وبعد سنوات من الجدل، تم التوصل لصفقة تجارية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة قبل أيام فقط من انتهاء الفترة الانتقالية لانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر، مما ساهم في تجنب عودة الفوضى المحتملة لشروط التجارة في منظمة التجارة العالمية. وينص الاتفاق على عدم فرض رسوم جمركية وعدم تحديد حصص محددة لتبادل السلع للأطراف المختلفة، إلا أنه لا يذكر الكثير عن تبادل الخدمات، بما في ذلك

سندات الخزانة الأمريكية (ارتفاع عائدات السندات لأجل ١٠ سنوات بمقدار ٢٦ نقطة أساس إلى ١,١٠%) إلى تهيئة الأسواق بالفعل لمناخ اقتصادي أفضل.

الرسم البياني ١: معدل البطالة في الولايات المتحدة



ويبدو أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي مستعد في الوقت الحالي للإبقاء على سياساته النقدية دون تغيير بعد أن قام في العام الماضي بخفض أسعار الفائدة إلى حوالي الصفر تقريباً والتزم ببرنامج شراء السندات بقيمة تقارب ١٢٠ مليار دولار شهرياً. وتزايدت مطالبات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي بطرح المزيد من الحوافز المالية، وإذا تم ذلك بالفعل خلال الأشهر المقبلة فقد تقل الحاجة لإقرار المزيد من تدابير التيسير النقدي. وفي واقع الأمر، يرى بعض المحللين أن الاحتياطي الفيدرالي قد يبدأ في التراجع عن سياساته التحفيزية في وقت لاحق من العام الحالي على أقرب تقدير، إذ أدى طرح اللقاحات والسياسات التيسيرية وعودة الإنفاق مرة أخرى مع تلاشي آثار الفيروس إلى حدوث تعافي اقتصادي قوي مع إمكانية ارتفاع معدل التضخم، ووفقاً لقراءة مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي بقي في ديسمبر عند مستوى ١,٦%، على أساس سنوي (الرسم البياني ٢). واعتراض مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي مؤخراً على تلك التلميحات، وصرح الرئيس جاي باول أنه لن يتم رفع سعر الفائدة في أي وقت قريب، ولن يحدث ذلك حتى ظهور إشارات واضحة على ارتفاع معدلات التضخم. وتشير البادرة الجديدة التي تتمثل في استعدادهم لتحمل مستويات تضخم تفوق نسبة ٢% لفترة من الوقت إلى اعطائهم مجالاً أوسع للمناورة بصفة عامة. وأضاف باول "... سيحتاج العامة لرؤيتنا نسمح للتضخم بالتحرك أعلى من ٢% لفترة من الوقت قبل أن يتم اعتبار الإطار الجديد ذا مصداقية".

قوي بدءاً من فصل الصيف بعد تقدير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ١١% في العام الماضي.

ميزانية اليابان لعام ٢٠٢١ تتجاوز تريليون دولار

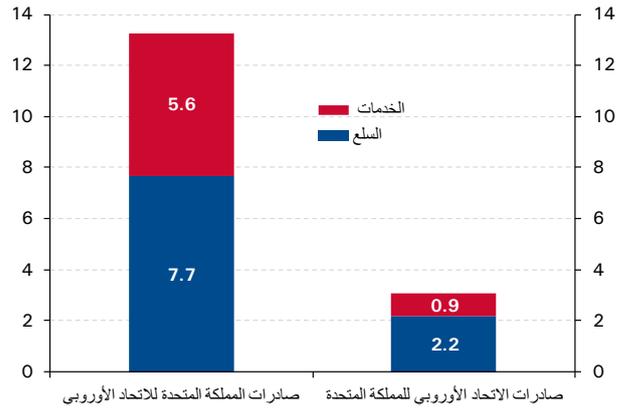
أصدرت اليابان أول ميزانية تتخطى أكثر من تريليون دولار (١٠٧ تريليون ين) لعام ٢٠٢١ في ظل مواجهة رئيس الوزراء يوشيهيدي سوجا ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا والتحديات التي يواجهها لإنعاش الاقتصاد. وزادت النفقات الإجمالية بنسبة ٣,٨% مقارنة بالميزانية الأولية للعام الماضي، بما في ذلك زيادة النفقات العامة بمقدار ٦٦,٩ تريليون ين، وتخصيص ٢٣,٨ تريليون ين لخدمة الدين و١٦ تريليون ين في هيئة تحويلات إلى الحكومات الإقليمية والمحلية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون مستوى الدين العام قد وصل إلى ٢٦٦% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي واتساع عجز الميزانية إلى ١٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للإنفاق الحكومي المرتبط بتدابير الجائحة. وتعتبر الميزانية الأولية عبارة عن تقدير مبدئي، إلا أنه من المرجح أن يرتفع الإنفاق الفعلي لمستويات أعلى من ذلك في ظل إمكانية إقرار حوافز إضافية لدعم الاقتصاد المنكوب بالجائحة. وفي العام الماضي، أعلنت اليابان عن ثلاث ميزانيات إضافية متعلقة بالجائحة بقيمة إجمالية تبلغ ٧٣ تريليون ين (٧٠٢ مليار دولار). ومن جهة أخرى، بعد أن شهد الاقتصاد الياباني انتعاشاً قوياً في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، من المرجح أن يؤدي قرار إعلان حالة الطوارئ في طوكيو (والمناطق المحيطة بها)، والتي تشكل ٦٠% من اقتصاد البلاد، إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام ٢٠٢١، وفقاً لآراء المحللين. وستضيف تلك الخطوة إلى الأعباء المتزايدة التي يواجهها صانعي السياسات في إطار مساعيهم لتخفيف التداعيات الاقتصادية للجائحة.

تباطؤ وتيرة نمو قطاع التصنيع الصيني، لكن التعافي مازال قائماً

تباطأت وتيرة الأنشطة الصناعية في الصين خلال شهر ديسمبر، إذ تراجعت معدلات نمو كل من مؤشر مديري المشتريات الرسمي الصادر عن المكتب الوطني الصيني للإحصاء للشركات الحكومية الكبيرة (٥١,٩) ومؤشر مديري المشتريات /Markit /Caixin الذي يركز على الشركات الصغيرة (٥٣,٠) مقارنة بأداء شهر نوفمبر نتيجة لضعف طلبات التصدير. إلا أن الانتعاش الاقتصادي في الصين بعد الجائحة ما يزال جيداً بصفة عامة، وفقاً للتحليل الاقتصادي السنوي الذي يجريه صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني نمواً بنسبة ٧,٩% هذا العام، على الرغم من المخاوف المستمرة بشأن مستويات الدين والنزاعات التجارية المحتملة واضطرابات التدفقات المالية مع هونج كونج والتي قد تؤثر على النمو طويل الأجل. واستناداً إلى الاتجاهات الحديثة للنشاط الاقتصادي وزيادة الصادرات في

قطاع الخدمات المالية الحيوي. وكجزء من الصفقة، تم افساح المجال لكلا الطرفين لوضع الضوابط التنظيمية المختلفة (تعتبر تلك النقطة ذات فائدة اقتصادية رئيسية للمملكة المتحدة)، إلا أنه يمكنها أيضاً اللجوء إلى تدابير إعادة التوازن (مثل الرسوم الجمركية) في المستقبل إذا قررت هيئات التحكيم المستقلة اعتبار أي من التدابير المتباينة مقوضاً للتجارة بصورة غير عادلة.

الرسم البياني ٣: تجارة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة
(% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة المصدر)



المصدر: Refinitiv

ويساهم هذا الاتفاق في الحد من الاضطرابات التي قد يتعرض لها اقتصاد المملكة المتحدة - إذ تصل صادرات المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي لحوالي ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشكل مستوردات المملكة من الاتحاد الأوروبي حوالي ٣% من الناتج المحلي الإجمالي (الرسم البياني ٣). ومن المتوقع حدوث بعض التأثيرات قصيرة المدى بما في ذلك ضرورة إجراءات التفتيش الجمركي على الحدود، في حين أن استبعاد التطرق إلى الخدمات المالية قد أدى بالفعل لملاحظة تزايد التعاملات على أسهم الشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقراً لها والتي حولت أنشطتها بعيداً عن لندن نظراً لعدم اعتراف الاتحاد الأوروبي بمبدأ "تكافؤ" المعايير التنظيمية في المملكة المتحدة. وقد يتم الاتفاق على مزيد من الصفقات الجانبية الخاصة بتجارة الخدمات خلال العام الحالي. وبصرف النظر عن السعي لعقد صفقات التجارة الدولية الجديدة (والتي قد تتضمن في نهاية الأمر انضمامها لعضوية الشراكة عبر المحيط الهادئ)، فإنه من غير المرجح أن تشهد السياسة الاقتصادية للمملكة المتحدة تغييرات جذرية على المدى القريب وخاصة في ظل تركيز الحكومة على احتواء الجائحة. وفي هذا الصدد - فإنه على الرغم من الارتفاع القياسي لحالات الإصابة بفيروس في أوائل يناير وفرض إجراءات إغلاق مشددة قد تعيد الاقتصاد إلى منطقة الركود في الربع الأول من عام ٢٠٢١ - إلا أن آفاق النمو تبدو أكثر إيجابية. كما تم إطلاق حملة مبكرة ومكثفة للفاحات تستهدف تلقح كبار السن والأكثر عرضة للعدوى بحلول منتصف فبراير، وهو الأمر الذي قد يساهم في تخفيف التدابير الاحترازية بحلول الربع القادم، وقد نشهد حدوث انتعاش اقتصادي

بالجائحة، إذ انخفضت حالات الإصابة الجديدة بالفيروس بصورة ملموسة خلال الأشهر الأخيرة (١٦ ألف حالة كما في ١٢ يناير مقابل أكثر من ٩٠ ألف حالة في أوائل سبتمبر).

وسيتوقف تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام في الهند على تعافي الاقتصاد العالمي، والذي سيعتمد بدوره على تخفيض حالات الإصابة الجديدة بالفيروس والتطبيق الفعال لبرامج اللقاحات. وسيؤدي ذلك إلى نمو الصادرات نتيجة تحسن الطلب الخارجي وبالتالي تحسن ثقة الأعمال وتشجيع الشركات على توظيف المزيد من العمالة، وبالتالي التخفيف من بعض نقاط الضعف التي أصابت سوق العمل وتعزيز انتعاش الدخل والاستهلاك الخاص. ويشير اجماع الآراء إلى انكماش معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٣% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (والتي تمتد من أبريل إلى مارس) على أن يتسع بنسبة ٩,٢% في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، إلا أنه قد يطرأ بعض التعديلات على تلك الأرقام في ضوء تحسن النشاط الاقتصادي الذي شهدناه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠.

صعود أسعار النفط بفضل قرار السعودية خفض إنتاجها

ارتفعت أسعار النفط في الأسابيع الأخيرة بدعم من التفاؤل بشأن طرح اللقاحات ومؤخراً بناء على ديناميكيات جانب العرض الأكثر تشدداً بفضل قيام السعودية بخفض الإنتاج من جانب واحد. وكما في منتصف يناير ٢٠٢١، ارتفع سعر مزيج خام برنت بمقدار ٥ دولارات حتى الآن في عام ٢٠٢١ ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته المسجلة في ١١ شهراً عند مستوى ٥٦ دولاراً للبرميل، ويرى البعض أن هذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار السلع على نطاق واسع بدعم من الطلب الصيني والأسواق الناشئة (الرسم البياني ٥). وأنهى مزيج خام برنت تداولات عام ٢٠٢٠ عند مستوى ٥١,٨ دولاراً للبرميل، مقلصاً نسبة الخسائر التي تكبدها خلال العام إلى ٢٢% بعد خسارة ٧١% من قيمته منذ بداية عام ٢٠٢٠ حتى منتصف أبريل. وكانت حزمة التحفيز المالي التي قدمها الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن وانخفاض مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة مؤخراً بالإضافة إلى ضعف الدولار من العوامل التي ساهمت في تعزيز أسعار النفط.

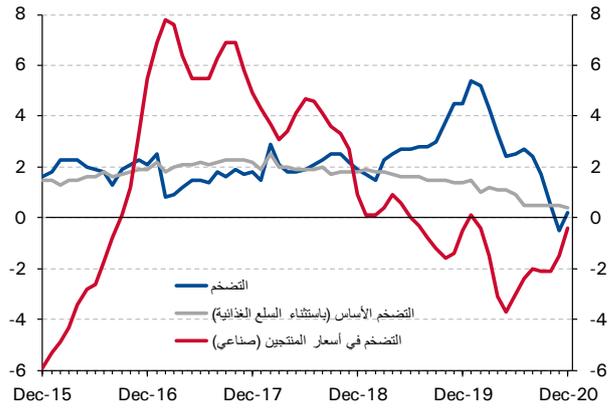
ويبدو أن القرار السعودي بتقليص إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميا خلال شهري فبراير ومارس - والذي وصفه وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بالخطوة الاستباقية لتجنب ضعف الطلب على النفط - يعتبر قراراً صائباً بالفعل، على الرغم من نظر بعض الأوساط إليه على أنه تنازلاً لتعويض الزيادات المحتملة لإنتاج أعضاء الأوبك وحلفائها. وتم السماح لروسيا بزيادة إنتاجها بمقدار ٦٥ ألف برميل يومياً وكازاخستان بمقدار ١٠ ألف برميل يومياً خلال الشهرين المقبلين. وبصفة إجمالية، سينخفض إنتاج الأوبك وحلفائها بمقدار ٩٢٥ ألف برميل يومياً في فبراير قبل

ديسمبر، لا يستبعد أن يتجاوز معدل النمو هذا العام التوقعات السابقة.

وستواصل السياسة النقدية التركيز على دعم الانتعاش وتجنب انهيار تدابير التيسير النقدي بوتيرة سريعة على الرغم من إشارة السلطات إلى أن الانسحاب التدريجي لتدابير التحفيز المالي يعتبر أمراً وشيكاً. وما يزال معدل التضخم منخفضاً رغم ارتفاعه إلى ٠,٢% على أساس سنوي في ديسمبر بعد تراجع في نوفمبر على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة (الرسم البياني ٤). كما استقرت أيضاً أسعار المنتجين في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بعد أن أمضت عام ٢٠٢٠ بأكمله تقريباً في منطقة الانكماش. وأخيراً، تسبب الطلب القوي على اليوان في أحداث بعض الانزعاج للسلطات، إذ ارتفعت العملة مؤخراً إلى أعلى مستوياتها المسجلة في عامين ونصف العام وصولاً إلى ٦,٤٦ يوان صيني مقابل الدولار مما يعكس جزئياً ضعف الدولار، إلا أنه يعكس أيضاً اقتناص المستثمرين لفرص الاستفادة من فروق أسعار الفائدة الصينية والانتعاش الاقتصادي القوي للبلاد بعد الجائحة.

الرسم البياني ٤: معدل التضخم في الصين

(% على أساس سنوي)



المصدر: Refinitiv

توقعات بتحسين الاقتصاد الهندي في الربع الرابع من ٢٠٢٠

في أعقاب تراجع وتيرة انكماش الاقتصاد الهندي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ (٧,٥% على أساس سنوي مقابل ٢٤% في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠)، من المتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي بشكل أكبر في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ في ظل استمرار نمو مؤشرات أنشطة الأعمال مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٢٠. وعلى الرغم من التراجع الذي شهده مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في ديسمبر مقارنة بمستويات شهر نوفمبر، إلا أنه ظل في منطقة التوسع ووصلت قراءاته إلى ٥٢,٣، بينما شهد مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي تغييراً هامشياً، إذ بلغ ٥٦,٤ في إشارة لاستمرار الانتعاش، وأن كان بمعدلات معتدلة. ويتسق تحسن النشاط التجاري خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ مع عودة تزايد الطلب وتخفيف التدابير الاحترازية الخاصة

تخفيف تخفيضات الإنتاج إلى ٨٥٠ ألف برميل يومياً في مارس. وبالنسبة للكويت والإمارات، سيبقى الإنتاج عند مستوى ٢,٣٣ مليون برميل يومياً و٢,٦٣ مليون برميل يومياً على التوالي بعد أن زاد المعروض بالفعل بنسبة ١,٤% في يناير وفقاً للقرار الذي توصلت له الأوبك وحلفائها في ديسمبر الماضي، والذي أقر زيادة جماعية للإنتاج بواقع ٥٠٠ ألف برميل يومياً اعتباراً من يناير. وتبدو توقعات الطلب للربع الأول من عام ٢٠٢١ أكثر ضبابية، إذ من المتوقع أن يتراجع الطلب الأوروبي على وقود النقل بصفة خاصة بنسب أقل عن التوقعات نظراً لعمليات الإغلاق وبطء وتيرة طرح اللقاحات. إلا أن موجة الطقس البارد التي تجتاح نصف الكرة الشمالي قد تساهم في تعزيز الطلب على وقود التدفئة. وقد تقوم وكالة الطاقة الدولية في تقريرها القادم بتعديل تقديرات نمو الطلب على النفط لعام ٢٠٢١. وحالياً تشير تقديراتها إلى نمو الطلب على النفط بنحو ٥,٧ مليون برميل يومياً، في إشارة واضحة على التحسن مقارنة بالانخفاض المقدر لعام ٢٠٢٠ البالغ ٨,٨ مليون برميل يومياً.

الرسم البياني ٥: سعر خام برنت
(دولار/برميل، نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، * آخر بيانات ١٥ يناير

Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com